



لوحة فنية رائعة تجمع رموز الشعب المغيَّبون وراء قضبان السجون الخلفية، وهم ملتفون حول سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله. ويظهر شعار "مستمرون" ليمثل تحديا دائما للعصابة الخلفية التي فشلت في رهانها على كسر شوكة الشعب وإرادته. قلوب المواطنين تخفق حبا لهم، وتدعو ربها بالنصر



هؤلاء النسوة من منطقة دمستان، وقفن يوم الأحد 12 فبراير وهن يرفعن صور أبنائهن وأزواجهن المعتقلين في طوامير التعذيب الخلفية. لقد أصبح هذه المشهد مألوقا، يتكرر في مناطق عديدة من أنحاء البلاد بعد ان تمادى الخلفيون في الظلم والقمع والتكبر والغرور.



صورة تاريخية للسيد موسى الصدر، مؤسس حركة "أمل"، في البحرين خلال زيارته البلاد في نهاية يناير وبداية فبراير 1974. وقد قام بزيارة جدحفص واستقبله المرحوم الشيخ سليمان المدني، كما استقبله سماحة الشيخ عيسى قاسم بمنزله بالدراز، وكان الشيخ عضواً بالمجلس الوطني.



وقفة أمام مبنى الحكومة البريطانية يوم السبت 11 فبراير، للاحتجاج ضد السياسة البريطانية الداعمة للعصابة الخلفية. المشاركون وزعوا منشورات حول هذه المسألة، وسط استغراب المارة من سياسات حكومتهم

بريطانيا.. المحكمة العليا تنظر في قانونية استئناف الحكومة بيع الأسلحة للسعودية

في يوم الثلاثاء 31 يناير بدأت المحكمة العليا في لندن مراجعة قانونية حول قرار الحكومة البريطانية استئناف بيع السعودية أسلحة يمكن أن تستخدم في الحرب في اليمن.. ورفعت المنظمة غير الحكومية "الحملة ضد تجارة السلاح" التي تتخذ مقرا في بريطانيا، الدعوى متهمه الحكومة البريطانية بالمساهمة في انتهاك القانون الدولي والتسبب بأكثر كارثة إنسانية في العالم تسببت بسقوط عشرات آلاف القتلى. ومن المتوقع أن تستغرق المراجعة القانونية حتى نهاية الأسبوع. ورفعت المنظمة الدعوى بعد أن أعلنت بريطانيا صيف 2020 استئناف مبيعات الأسلحة للسعودية. وقبيل جلسة الاستماع، اتهمت المنظمة الإعلامية للمنظمة إميلي أبل الحكومة البريطانية بأنها "تهتم بالربح أكثر من اهتمامها بجرائم الحرب ومقتل المدنيين".



السجناء السياسيون: هل حكم علينا بالموت البطيء؟

أعلن سجناء سجن جو المركزي في بيان صادر عنهم اليوم الثلاثاء 7 فبراير 2023 عن مواصلة حراكهم السلمي حتى تحقيق مطالبهم العدالة وضمانتها.

وقال السجناء في بيانهم بأنهم تفاجئوا من تصلّب المسؤولين وإدارة السجن في عدم الاستجابة لمطالبهم البسيطة، والتي تتمثل في ضمان حق ممارسة الشعائر الدينية، وحق التشمس وحق الرعاية الصحية اللازمة، وإلغاء العزل الأمني. وكان السجناء قد بدأوا اضرباً عن الزيارات والاتصال بأهاليهم منذ 8 يناير الشهر الماضي، لكن الجهات المعنية -بحسب البيان- لم تستجب لمطالبهم المشروعة والمكفولة. *فيما يلي بيان سجناء جو:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على حبيب قلوب العالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله الميامين بعد مرور عشرة أيام من امتناعنا -نحن سجناء الرأي في البحرين- عن الاتصال والخروج للزيارات بسبب سوء المعاملة، التي نتعرض لها بشكل ممنهج -طيلة السنوات الخمس الماضية- في ظلّ تلميع وسائل الإعلام الرسمي، وتواطؤ: وحدة التحقيق الخاصة؛ الأمانة العامة للتظلمات والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع إدارة سجن جو المركزي، وكان جميع هذه المؤسسات اتفقت على الحط من كرامتنا، وسحق انسانيتنا. أحيانا أن ننوه للجميع بأننا سنواصل حراكنا السلمي، الذي بدأناه -على بركة الله- بتاريخ 8 يناير

منظمة "أميركيون تطالب بإدانة وزير الداخلية بسبب انتهاكات" حقوقية

أطلقت منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" حملة تحت شعار "حاكموه" تدن فيها وزير الداخلية البحريني راشد بن عبد الله آل خليفة عما سمتها "الانتهاكات المروعة" لحقوق الإنسان بحق السجناء السياسيين. ويأتي إطلاق هذه الحملة بالتزامن مع ذكرى انطلاق الحراك الديمقراطي في البحرين في 14 فبراير/شباط 2011، في محاولة لتسليط الضوء على قضايا 6 سجناء سياسيين وسجناء رأي، من بينهم قادة المعارضة، مثل عبد الجليل السنكيس وحسن مشيمع والشيخ علي سلمان.

وأوضح بيان للمنظمة أن هؤلاء السجناء هم أبرز مثال لمنات الضحايا البحرينيين الذين تعرضوا لأسوأ أنواع التعذيب وخضعوا لإجراءات المحاكمات الجائرة التي اعتبرت مكاتب الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة أنها قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وأشار البيان إلى أن تلك الانتهاكات تتم تحت إشراف وموافقة بل -وفي بعض الأحيان- بحضور وزير الداخلية الذي بقي محافظاً على منصبه دون مساءلة أو محاكمة محلية أو دولية، بحسب ما ذكر البيان.

وتطالب الحملة بممارسة الضغوط لعزل وزير الداخلية، وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب، وأن تتخذ الدول الأوروبية والولايات المتحدة قراراً بمنعه من السفر إليها، كما تطالب الحملة بأن يقطع السلك الدبلوماسي الأميركي والأوروبي الموجود في البحرين علاقته مع وزير الداخلية.

السجناء يعلنون قطع التواصل مع اهاليهم احتجاجاً على قمع الخلفيين

قرر منات السجناء في البحرين اتخاذ مواقف احتجاجية من أجل إيصال صوتهم بالمطالبة بتوفير ظروف إنسانية وتخفيف القمع الواقع عليهم حيث أصدر أكثر من 660 سجين بياناً جديداً قرروا فيه عدم الاتصال بأهاليهم وعدم الذهاب للزيارات المخصصة للالتقاء بذويهم، وقالوا بأن هذه الخطوة قاسية جداً عليهم بعدم التواصل مع آباءهم وأمهاتهم وأبنائهم لكنهم مضطرين لذلك من أجل ان تتوفر لهم ظروف انسانية تحفظ أدنى مستوى من العيش بكراماتؤلك في ظل ظروف قاسية انسانية وحقوقياً وصحياً داخل السجن.

واكد السجناء ان اتخاذهم لهذه الخطوة القاسية عليهم تأتي في سياق التحرك الذي لا يريدون فيه القيام بأخطوات ضد اي طرف وانما معاقبة أنفسهم من بعض حقوقهم فقط لابرار المظلومية والاذى والضغط العائلاذي يتعرضون له في السجن. وجاء في البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق رسول الرحمة الإلهية محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وآله الطاهرين)

بعد أن قدمنا عريضة إلى إدارة سجن جو، بتاريخ 8 يناير 2023، والتي أرفقنا بها مطالبنا العادلة لأكثر 660 سجين سياسي، إلا أن إدارة السجن -للأسف الشديد- لم تتعاطى مع مطالبنا بجدية، بل لا زالت تصرّ علنالعناد والعلو وعدم الانصياع إلى لغة العقل وفتح باب الحوار لمعالجة المشاكل التي أوجدتها سياسة القمع، وذلك عن طريق الاجراءات الأمنية المبالغ فيها، والاصرار على حرمان منات السجناء من حقوقهم الإنسانية التي كفلتها المواثيق والمعاهدات الدولية.

هناك الكثير من الانتهاكات اليومية التي تمارس ضدنا -بشكل فاضح وغير مبرر- لكنها تجعلنا أكثر تمسكوثبات على مواصلة المطالبة بمطالبنا الحقّة بالأساليب الحضارية والسلمية.

وعلى الرغم من كلّ الاجراءات الاستفزازية الهادفة إلى جرننا للعنف والتصادم وحرف مسار حراكنا من أجلالتضليل الإعلامي وتمييع المطالب، وبعد التعتن في الاستجابة لمطالبنا، أجبرنا على الانتقال إلى مرحلة أخرى من مراحل الحراك وهي -

الامتناع المفتوح عن الاتصال مع اهالنا وذوينا وانقطاع التواصل مع العالمالخارجي والامتناع عن تلقي الزيارات مع اهالنا وعوائلنا رغم حاجتنا الملحة لها باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتواصل مع العالم الخارجي.

وسنبدأ خطوتنا هذه -بعد التوكل على الله- يوم الأحد 29 يناير 2023، والله وليّ التوفيق

سجناء الرأي في البحرين
26 يناير 2023
3 رجب 1444 هجرية

2023، حتى تحقيق مطالبنا العادلة، التي نصّ عليها ديننا الحنيف، وكفلتها لنا المواثيق والمعاهدات الدولية، التي وقعت عليها حكومة البحرين. للأسف الشديد تفاجأنا بتصلّب مسؤولي وإدارة سجن جو المركزي وعدم تجاوبهم مع مطالبنا رغم بساطتها.

جميع العقلاء ومن يتحلون بحسب انساني يعلمون بأن هذه الحقوق -التي نطالب بها- إنما هي حقوق أساسية، يجب ضمانها وحمايتها، فلا يجوز -تحت أي حجة- تجاوزها وابتزاز سجناء الرأي بها. وعلى إثر ذلك، قررنا -نحن سجناء الرأي في البحرين- (تحديداً في المبانى: 7 - 8 - 9 - 10) توجيه رسالتنا إلى النيابة العامة والسلطة القضائية، مطالبين إياهم بتحمّل مسؤوليتهم المهنية والأخلاقية، فهم جزء من المشاكل التي نتعرض لها.

الكلّ يعلم بأن النيابة العامة فبركت القضايا السياسية، والسلطة القضائية أصدرت الأحكام الجائرة بحقنا.

أما السلطة التنفيذية فقد توطأت في التضييق والفتك بنا، غير مراعية لتوجيهات الشريعة الإسلامية ونداءات الضمير الإنساني.

نتساءل هنا: هل للأحكام -التي صدرت بحقنا- تشريعات لا نعلم به، مما يبرر لإدارة سجن جو حرمان السجناء السياسيين من حقوقهم الإنسانية لا سيما أداء الشعائر الدينية (تحديداً إقامة صلاة الجماعة) دون مبرر!!

كذلك، فإن إدارة سجن جو تمنع في حرماننا من التشمس وممارسة الرياضة (المهمان جداً لضمان صحة السجناء النفسية والجسدية). كما أننا لا نعلم المربر الذي يجيز لإدارة السجن حرماننا من التواصل مع أهاليينا وأقاربنا -عن طريق الاتصال والزيارات- بشكل يراعي خصوصياتنا، ويعزز الروابط الأسرية. كما لا نعلم سبب حرماننا من حقنا البيهية في تلقي الرعاية الطبية -الكافية واللازمة-. في الختام، نتساءل عن سبب عزل بعض معتقلي الرأي في مباني عزل أمني، بدواعي وأسباب واهية، حيث يتعرضون للتضييق والانتهاكات الممنهجة. لكل هذه التساؤلات استنتاج واحد -لا غير-؛ وهو الحكم على سجناء الرأي في البحرين ب الموت البطيء! والحمد لله رب العالمين.

سجناء الرأي في البحرين
الثلاثاء، 7 فبراير



كيف أحيى البحرينيون الذكرى الثانية عشر لثورة 14 فبراير؟

الجزيرة و في غالبيتها قوات من الجيش السعودي والإماراتي البحرين لدعم القوات المحلية في القمع الدموي للمتظاهرين والمعتصمين السلميين ليسقط عشرات القتلى و الجرحى.

حراك شعبي في البحرين بالذكرى 12 لانطلاق الثورة

تصادف اليوم الثلاثاء، الذكرى الثانية عشرة لانطلاق الثورة البحرينية، في ظل استمرار نظام النمامة بالامعان في مصادرة حقوق شعبه لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية.

وبالمناسبة شهدت مناطق عدة من البحرين تظاهرات نددت بسياسة ال خليفة القمعية ودعت الى الاستمرار في الحراك السلمي حتى تحقيق اهداف ثورة الرابع عشر من فبراير.

وتحل ذكرى الثورة البحرينية الثانية عشرة، بينما لا يزال الشعب البحريني يدفع ثمن خروجه على السلطة الحاكمة الناقضة للمواثيق والعهد الدولي.

ولا يزال البحرينيون يشقون طريقهم رغم التحديات للقول بأنهم باقون على عماد ثورتهم في احقاق الحق وتحقيق العدالة الاجتماعية المسلوبة، بشعارات رافضة لسياسة حكام بلادهم القمعية.

وضمن التحركات الداخلية شهدت مدينة سترة وبلدنا أبو قوة وكرباباد تظاهرات نادت بالتمسك بحق تقرير المصير. وشدت على مواصلة الثورة حتى تحقيق الأهداف. يذكر أن سلطات آل خليفة، وكما في كل عام قبيل ذكرى الثورة، تصعد من حملات الاعتقال في المناطق ولا سيما في صفوف الشبان والفتية.

ومع حلول ذكرى الثورة، أصدرت حركة أنصار شباب ثورة الرابع عشر من فبراير بياناً أكدت فيه أن تلك الثورة كانت بمثابة استفتاء شعبي كبير وعارم على عدم شرعية الكيان الحاكم في البحرين.

واضافت الحركة، ان شعارات شعب البحرين كانت واضحة وجلية، فهي تطالب بإسقاط النظام ورحيل العائلة الخليفية، التي حكمت أكثر من قرنين ونصف بالحديد والنار، وأستأثرت بالثروات وخيرات البلاد، كما أقصت وهشت أبناء شعبها الأصليين من المشاركة الحقيقية في الحكم واستجلبت اجانب ومنحتهم امتيازات وجنسيات على حساب مواطنيها الاصليين.

في سياق متصل، أكد المرجع الديني البحريني "آية الله الشيخ عيسى قاسم"، عبر كلمة له مساء يوم الاثنين في الذكرى الـ 12 لانطلاق ثورة 14 فبراير، أن هذا اليوم يأتي لتجديد العهد على تغيير الواقع الأسود. كما أصدرت جهات سياسية عديدة بيانات حول المناسبة، ونظمت فعاليات عديدة خارج البحرين، كالاتصامات والندوات، والمؤتمرات الصحافية.



14 فبراير / شباط
2023
أحيى بعض
البحرانيين عبر
مواقع التواصل
الذكرى الثانية
عشر لانفاضة
البحرين، التي
اندلعت خلال ما
عُرف بثورات
الربيع العربي
التي اجتاحت
منطقة الشرق
الأوسط في عام
2011.

الصمود الشعبي مقابل الاستهداف الخليفي. ويظهر البحرينيون ثباتهم على المواصلة في النضال رغم ما لحقهم من قمع وتكيل.

وطالبت أوساط حقوقية دولية في ذكرى انطلاقته الحراك الشعبي في البحرين في 14 فبراير 2011، النظام البحريني بالإفراج عن معتقلي الرأي وتنفيذ العدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا.

وأبرزت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، أن إرادة الشعوب هي مصدر شرعية الدول، وشعب البحرين ليس استثناء. وأكدت المنظمة أن من حق الشعب البحريني المشاركة السياسية وانتخاب حكومته من أجل ممارسة حقوقه الأساسية وأن يكون قادر على محاسبة صناع القرار وأن لا يكون هنالك أحد فوق القانون.

وأكدت بأن على حكومة البحرين واجب قانوني وحقوقى للتصدي للانتهاكات لحقوق الإنسان والتي لازالت قائمة. وحث المنظمة على تبني مشروعاً للعدالة الانتقالية وجبر الضرر لمعالجة الأضرار الناجمة عن هذه الانتهاكات بتدابير فعالة وبمشاركة الضحايا والمجتمع المدني.

وجددت دعوتها إلى مساءلة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المحتجين السلميين وإعطاء الضحايا العدالة، وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي دون قيد أو شرط.

وفي 14 فبراير 2011، على غرار الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية خرج عشرات الآلاف من شعب البحرين في مسيرات واعتصامات سلمية متواصلة في العاصمة المنامة وتحديدًا في دوار اللؤلؤة للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وهجمت قوات أمنية مسلحة على موقع الاعتصام أدى إلى سقوط سبعة من المعتصمين قتلى مما أدى إلى تفريق المعتصمين وتمركز قوات الأمن والجيش في موقع الاعتصام.

وفي 14 مارس من نفس العام دخلت قوات درع

وجدد مغردون عبر وسوم مثل #مستمرون و #مستمرون بالطوفان و # 14 فبراير مطالباتهم "بالإفراج عن سجناء الرأي وإنصاف الضحايا"، بينما نشر بعضهم صوراً قالوا إنها تظهر "احتجاجات في البحرين إحياء لذكرى الحراك الشعبي".

كما زعمت مجموعة قرصنة تُعرف باسم "فريق الطوفان" تعطيل موقع صحيفة أخبار الخليج وموقع مطار البحرين "الدعم ثورة شعبنا المضطهد في البحرين" بحسب ما نشرته عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

"ثورة منسية" في فبراير/ شباط من عام 2011، بدأ أن البحرين ستكون أولى دول الخليج التي تصل إليها موجة التغيير، فيما اصطلح عليه باسم "الربيع العربي". في الأسابيع التالية، وحسب أرقام للحكومة البحرينية ذاتها، خرج إلى الشوارع ثلث سكان البلاد الذي يزيد قليلاً عن مليون نسمة، لكن الحكومة تمكنت في 18 مارس/ آذار من تلك السنة من هدم رمز الحراك وهو دوار اللؤلؤة.

اعتقالات جديدة تسبق ذكرى ثورة 14 فبراير في البحرين

تزامناً مع ذكرى ثورة 14 فبراير اعتقلت قوات النظام البحريني، ثلاثة شباب من منطقة المرخ وضمنتهم إلى لائحة المعتقلين.

واعتقلت قوات الامن الشاب أحمد إبراهيم، السيد محمد السيد محمود و السيد حسن السيد عيسى من منطقة المرخ كما قبل يومين أقدمت السلطات البحرينية على اعتقال الشاب احمد رضا من منطقة السنابس وتوقيفه لمدة أسبوع على ذمة التحقيق.

ويتواصل مسلسل الاعتقالات التعسفية مع حلول الذكرى الثانية عشر لثورة ١٤ فبراير، فيما يزداد



الناشطة مريم الخواجه: بحرين والدي



الحصانة لأولئك الذين شاركوا في جرائم التعذيب والقتل خارج نطاق القانون. كما أعاد تعيين عمه رئيساً للوزراء والذي كان قد استلم هذا المنصب منذ عام 1971 وهو معروف بكونه أكثر المتشددين تطرفاً في العائلة الحاكمة. عندما انتقلنا إلى البحرين في عام 2001، أخذنا والداي في جولة حول البحرين لبرونا الأماكن التي نشأ فيها. كنت أرى نظرة الحب في عينيها، ولكني رأيت أيضاً خيبة الأمل من تغير كل شيء. فقد تخلص النظام من معظم النخيل، والعديد من ينابيع المياه العذبة الطبيعية قد جفت. أتذكر أنني سمعت والدي يقول أنه إذا لم تتحرك المعارضة في البحرين بسرعة للحفاظ على مواقع التراث البحرين، لن يبقى شيء لإنقاذ في خمس عشرة إلى عشرين سنة. أنا لم أفهم تماماً ما كان يعنيه والدي في ذلك الوقت.

خلال السنوات العشر التي عشتها في البحرين، فهمت المعنى وراء تنبيه والدي حيث استشرت عمليات ردم البحار، وباب البحرين لم يعد مدخلاً إلى الجزيرة. بدلاً من الاستثمار في الأجزاء غير المتطورة من البحرين، شغلت العائلة الحاكمة نفسها في تحريك مساحة من مناطق معينة من الجزيرة الرئيسية ودفعها في البحر لخلق المزيد من مساحة الأراضي التي تحولت لاحقاً إلى مراكز تجارية اشتراها رئيس الوزراء بدولار واحد، أو إلى وحدات سكنية خاصة لا يتحمل تكلفتها الباهظة سوى الأغنياء. في هذه العملية، قضاوا على الكثير من معالم الحياة البحرية. لقد تحدثت مع موظف في إحدى الوزارات البحرينية وقال لي إنه كان عضواً من المجموعة المسؤولة عن تربية أنواع مختلفة من الأسماك - استزراع الأسماك - حيث كان هدفهم إعادة الأسماك للبحر للتعويض عن كميات السمك التي فقدت بسبب عمليات ردم البحر. ومع ذلك، ماتت جميع الأسماك في غضون أسبوع من العيش في هذه المياه. قال لي الموظف إن الوزارة لم تسمح بتثبيت هذه الحالة في الوثائق الرسمية.

لم يكن القصد من عمليات ردم البحار بعواقبها البيئية المدمرة، النهوض بالإقتصاد البحريني حيث كانت جميع الأرباح تُسلم لأفراد من العائلة الحاكمة كانوا يملكون هذه الأراضي. في عام 2009 غادرت البحرين ولمدة عام للالتحاق ببرنامج فولبرايت بالولايات المتحدة وعند عودتي قمت بزيارة واحدة من المناطق المفضلة لدي في البحرين، النشاط القريب من خط الفاتح السريع والتي كانت حتى عام 2009 لم تلمس في غضون سنة لم تعد المياه مرئية حيث غطتها رمال مشروع الردم الجديد. أم الصبان، واحدة من جزر البحرين تمت إعادة تسميتها بـ "جزيرة المحمدية" بعد زعم محمد بن سلمان أخ رئيس الوزراء ملكيته لها وهو مثال على ما يمكن أن يتدو عليه البحرين.

خلال العامين الماضيين، هدمت العائلة الحاكمة عدداً من المساجد وكان بعض هذه المساجد موجوداً في البحرين قبل وصول آل خليفة. كان هذا شكلاً من أشكال الاضطهاد ضد الأغلبية الشيعية في البحرين وجزءاً من الحملة الطائفية الواسعة التي تهدف إلى معاقبة المطالبين بالحقوق المدنية. وعلى غرار ردم البحار، هدمت هذه المساجد ودُمّر نصب اللؤلؤة بقرار سياسي يخدم مصلحة النظام في حصر تواجد المعارضة في الأماكن العامة. وكانت هذه العملية ذات شقين فبالإضافة إلى القرار السياسي بهدم الأماكن العامة، تم استبدال هذه المعالم والمواقع التاريخية واستهدافها عمداً لتهميش السكان الشيعية. فعلى سبيل المثال، بعد أن تم هدم نصب اللؤلؤة، أعادوا تسميته بـ "تقاطع الفاروق"، الأمر الذي يخدم السرد الطائفي من التاريخ الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، بعد أن تم هدم أحد المساجد الشيعية التاريخية، أعلنت الحكومة أنه سيتم تحويل موقعه إلى حديقة عامة، الأمر الذي يحيد المساحة ويمحو تاريخ الشيعية في البحرين.

التغييرات في تركيبة السكان وتأثيرها على الوضع المعيشي للسكان المحليين والعائلة الوافدة تقول الكثير أيضاً. سوق النماطة التاريخي، على سبيل المثال، أصبح موطناً للآلاف من العمال المهاجرين ويطلق عليه السكان

أكتب هذا ليس بصفتي مدافعة عن حقوق الإنسان كما هو معروف عني، بل بصفتي ابنة والدين بحرينيين رسماً لنا صورة مثالية للبحرين منذ أن كنا صغاراً تكبر في المنفى بالدنمارك. كوني قد ولدت في سوريا لوالدين ناشطين قد أجبراً على مغادرة البحرين، ثم العيش في الدنمارك، لم أكن أعرف البحرين التي لطاماً حكى عنها والدي حتى انتقلنا هناك عندما كنت في الرابعة عشرة من العمر. كان المجتمع البحريني في الدنمارك صغيراً نوعاً ما، يتكون من إحدى وعشرين عائلة. فعل والدانا كل ما بوسعهما للتأكد من كوننا نترى في بيئة تحفظ الهوية البحرينية لدينا. كنا نجتمع في الجمعية البحرينية الدنماركية مرة واحدة في الأسبوع حيث ينظمون لنا برامج حول الثقافة والمجتمع البحريني. حفظنا وأنشدنا الأناشيد عن حب البحرين، ومثلنا مسرحيات من مسلسل بحريني قديم، واحتفلنا بالمناسبات الدينية والوطنية.

كانت البحرين في عقولنا جنة -أرض المليون نخلة، ينابيع المياه العذبة الطبيعية مثل عين عذارى، والشمس الحارقة. يذكر والداي إحدى الرحلات التي كانت تعد سابقاً من الرحلات الطويلة (عشر دقائق من السياقة في وقتنا الحالي) إلى عين عذارى من أجل السياحة في الينابيع الطبيعية، والجلوس تحت النخيل بحثاً عن الظل. كان جدي يمتلك مخزناً لمعدات الصيد في الوقت الذي ازدهرت فيه مهنة صيد الأسماك و لم يتم حكرها بعد على الأسرة الحاكمة آنذاك. وكانت البحرين صورة لغواصي اللؤلؤ والرجال البحرينيين بالزى المحلي لصيد الأسماك. وبطبيعة الحال، علمنا أيضاً بقمع آل خليفة في البحرين. كان عمي سجيناً سياسياً، مثل الآلاف آخرين خلال عام 1990. كان التعذيب منهجاً، وكانت انتهاكات حقوق الإنسان منتشرة. تعرض الناس للتعذيب حتى الموت، وكبرنا على سماع قصص حول كيفية نفي العديد من الأفراد والعوائل قسراً، إضافة إلى سحب جنسائهم. عرفنا إبان هندرسون حينها، ذلك الرجل البريطاني الذي أوجد العديد من وسائل التعذيب المستحدثة والأكثر إبلاماً والتي استعملها النظام. وكان عادل ليفيل ذراعاً الأيمن.

طوال طفولتنا، أنفق والدي، عبد الهادي الخواجه كل وقته من أجل النضال لحقوق السجناء السياسيين من خلال عمله بالمنظمة البحرينية لحقوق الإنسان، التي كان مقرها في كوبنهاغن. سافر كثيراً، وقضى الكثير من الوقت في كتابة التقارير والبيانات المفصلة عن حالة السجناء السياسيين في البحرين. علمنا، في سن مبكر، هو وأمي بأن وجود الضمير هو ما يجعلك إنساناً، وأن أعظم إنجاز في الحياة هو مساعدة الآخرين. والدي، خديجة الموسوي، علمتنا اللغة العربية، وكانت تتأكد من أننا نشاهد المسلسلات الكرتونية العربية. لدي ذاكرة متميزة، أتذكر كيف كانت جالسة على سجادة الصلاة، والدموع تنهمر على خديها بعد أن تحدثت إلى أفراد العائلة الذين لم ترهم منذ سنوات. كلا والدي والدي فارقا الحياة بينما كانت في المنفى. كانت آخر أمنية لجدي هي أن ترى ابنتها الصغرى. عندما توفي جدي في عام 1996، كانت المرة الأولى التي أرى فيها والدي يبكي. حزم حقائبه في اليوم التالي وسافر للبحرين على الرغم من خطر وشيك بتعرضه للاعتقال والتعذيب. تم احتجازه في المطار لمدة أسبوع تقريباً، وانتظرنا ما إذا كان سيتم اعتقاله أو ترحيله مرة أخرى إلى الدنمارك. وتم ترحيله بعد ذلك.

بعد عدة سنوات، وتحديداً في عام 1999 توفي الأمير السابق وتولى ابنه حمد آل خليفة مقاليد السلطة. وبدأ بالحديث عن التغيير، وعن نظام ملكي دستوري حقيقي. وأساس هذا الوعد كان السماح للمفتين بالعودة إلى وطنهم، وإعادة الجنسية لهم. أفرج عن السجناء السياسيين وعاد من هم في المنفى، ولكن البقية لم تكن سوى وعود فارغة. قام مفرداً بتغيير الدستور في عام 2002، وأسس ملكية مطلقة، علمنا نفسه ملكاً، وأعطى

المحليون مومباي البحرين. هؤلاء المهاجرين يتقاضون أجوراً متدنية ويعملون أعمالاً شاقة، تم جلبهم للبحرين أساساً من قبل أفراد من الأسرة الحاكمة مما يزيد الكثافة السكانية في المنامة ويسبب خللاً في التركيبة السكانية. ويسمح للمواطنين البحرينيين بالسكن في ثلاث من الجزر الثلاث والثلاثين التي تتألف منها البحرين فقط. أوسط هذه الجزر هي عادة ما يتم الإشارة لخريطة البحرين بها حيث يسمح للمواطنين بدخول الجزء العلوي منها فقط بينما تملك العائلة الحاكمة باقي الجزر وتمنع وصول المواطنين لها. وبعض هذه الجزر قد أعطيت سابقاً كهدايا لملوك وحكام خليجيين ومعظم الجزر الرئيسية مملوكة بشكل خاص مما يجعل البحرين الجزيرة الوحيدة في العالم التي تشكل 97% من سواحلها ملكيات خاصة وما تبقى منها (13%) هي تلك المفتوحة للجميع وعادة ما تكون غير مطورة وقدرة جداً.

الفقر والبطالة واضحان في البحرين الغنية بالنفط، حيث يعيش الناس في منازل مهتمة وأيلة للسقوط، حيث الشوارع غير المعبدة هي السائدة في تلك المناطق السكنية، حيث لا وجود لنظام الصرف الصحي مما يؤدي إلى انغماس تلك المناطق عند هطول الأمطار. وبدلاً من الاستثمار في أعمال البنية التحتية الأساسية، بنى النظام جسراً بعد جسر لتخطي الشوارع المزدحمة والأحياء المكتظة بالسكان والتي جردت العائلة الحاكمة العديد من السكان الأصليين فيها من أراضيهم، غير أن بعضهم واصل العمل فيها رغم عدم امتلاكه لها. هذا وغيره من أشكال الفساد المنتشر على نطاق واسع في البحرين هو موضوع المناقشة والسخرية في الكثير من التجمعات الخاصة. وهناك نقطة يكررونها وهي أن مشروع معين مُنح الملايين من الدولارات كان قد اكتمل نصفه ولكن تم إيقاف العمل فيه بسبب اختفاء غالبية الأموال بعد تمرير المشروع على أكثر من مقال.

يعامل حكام البحرين الذين تولوا الحكم منذ ما يقرب من 230 عاماً البلاد كنموذج للشركة التجارية الخاصة. فلحماية استثماراتهم من شعب البحرين، جلبوا عشرات الآلاف من المرتزقة من بلدان مثل باكستان والأردن وسوريا واليمن للحفاظ على قبضتهم الاستبدادية على السلطة. هذا أيضاً يخدم هدفهم في تغيير التركيبة السكانية في البحرين من أغلبية شيعية إلى أغلبية سنية حيث أن السنة هم فقط من يتم تجنيسهم سياسياً. إن عضوية البحرين في مجلس التعاون الخليجي ودخولها في تحالف مع الملكيات الأخرى في الخليج، والمملكة المتحدة إضافة إلى الولايات المتحدة وقر لها حماية من التدقيق والمساءلة الدولية. وكثيراً ما يشكو البحرينيون بأن البحرين ليست دولة آل خليفة وأن البحرينيين ليسوا شعبهم. فالبحرينيون يهتمون بالحكام الذين غزو البلاد بالقوة بمعاملة البحرين كمرکز شخصي للمال وأنهم لا يهتمون لعواقب أفعالهم الضارة التي لا رجعة فيها.

في حين أن الموارد الطبيعية والثقافية تتضاءل بسرعة، إلا أن البحرين لا تزال تمتلك من رأس الموارد البشرية اللازمة النسبة الكافية لرسم مسار أكثر إنصافاً واستدامةً لجميع مواطنيها. هذا على الرغم من الظلم الكبير والمعاناة التي شهدتها العديد من البحرينيين على يد النظام وقوات الأمن التابعة له. وقد أعلنت حملة تمرد عن احتجاجات واسعة النطاق في 14 أغسطس 2013، الذي يصادف يوم استقلال البحرين من الاستعمار البريطاني. يأتي هذا الإعلان كخطوة أخرى من خطوات الثورة التي بدأت في 14 فبراير 2011 بالمطالبة بالحقوق الأساسي في تقرير المصير.

كما حذر والداي قبل عقدين من الزمن، نظراً للحالة الراهنة، قريباً سوف لن يبقى سوى القليل لنقاتل من أجله. فمنذ عام 1920، شهدت البحرين عدة انتفاضات مطالبية بالحقوق والحريات المدنية الأساسية. أولادي والأجيال القادمة لن يسبحوا في مياه الينابيع الطبيعية، كما لن يتمكنوا من التمتع بظل الملايين من النخيل التي كانت يوماً هي البحرين. كل ما سيبقى هو اقتصاد مختل، وسراباً من ذكريات والدي الجميلة عن البحرين سابقاً.

في رحاب الذكرى الثانية عشرة لثورة 14 فبراير المحكمة العليا البريطانية توجه صفة موجعة للحكم الخليفي

القاضي "السيد نواز" قراره الذي رفض فيه قبول الحصانة الدبلوماسية سببا لرفض الشكوى ضدهم. وقال: صحيح ان الخليفيين قاموا بالتجسس من أرض البحرين، ولكن الضحايا مواطنون بريطانيون، وان نتائج ما فعلوه حدثت في الأرض البريطانية، وفي ذلك تعد على السيادة البريطانية. وهنا يسقط مبدأ الحصانة الدبلوماسية. والذريعة الثانية التي قدمها الخليفيون أن الأضرار كانت "نفسية" وليست جسدية، وبالتالي فهي ليست أضرارا واضحة. وهنا قدم القاضي تقارير الأطباء النفسيين المتخصصين ليؤكد عدم وجود فرق بين الضرر المادي والنفسي، فالضحية تعرض لأضرار، وان القيام بها انتهاك للقانون. ويتوقع ان يواصل الخليفيون سلبهم المزيد من أموال الشعب لدفع تكاليف الاستئناف التي قالوا انهم سيقومون بها. وما لم يحدث تدخل سياسي للضغط على نظام القضاء (وهذا مستبعد جدا) فسكون الفشل حليف العصابة الخليفية انشاء الله، وسيكون في ذلك عبرة لمن ينوي الشر للبحرانيين المظلومين. وسيشجع ذلك الكثير من الضحايا على مقاضاة مرتكبي جرائم الاختراق والتجسس غير المشروع على المواطنين.

هناك دروس كثيرة من هذه القضية سيسعى النشطاء لاستيعابها لتعينهم على التصدي للجرائم الخليفية في المجال الالكتروني. ومن هذه الدروس ما يلي: اولاً: أن هناك حدوداً للقوة الخليفية والنفوذ، وأن ذراعهم مهما امتدت فإن الذراع الإلهية أطول وأقوى (والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً). ثانياً: أن استهداف المعارضين بالتجسس سياسة ثابتة في السياسات الخليفية منذ زمن. فقد سعى كثيرًا للضغط على الدول التي تمنح البحرينيين حق اللجوء السياسي وحاولوا شراء مواقف حكوماتها بالمال النفطي الذي توفره الامارات والسعودية وينهب الخليفيون بعضه من أموال الشعب. وقد قام بعض هذه الدول بتسليم مواطنين بحرينيين في مقابل المال. ثالثاً: أن قرار المحكمة أظهر حدود القدرات الخليفية برغم الدعم الخارجي غير المحدود، وستبقى معوقاً للأطماع السياسية لدى الحكومات الاستبدادية. رابعاً: أن بإمكان أي مواطن تعرض لضرر مادي او نفسي على أيدي الحكومة الجائرة يستطيع رفع قضايا ضدها أمام القضاء الدولي وسيكون لديه نصيب كبير من النجاح خصوصاً اذا كانت القضايا ذات طابع حقوقي او جنائي.

لقد جاء قرار المحكمة متزامناً مع بدء فعاليات الاحتفاء بذكرى الثورة ليزيدها حماساً وليؤكد للشعب أن ذلك بداية النصر الحاسم على الحكم المارق الذي فقد شرعيته وأصبح عليه ان يسلم السلطة للشعب. سيحقق ذلك بعون الله وإن تأخر، وسيحتفي الوطن والشعب بذلك وتقر عيون الشهداء والقادة المغيبين وراء القضبان، وسيكون ذلك عطاء إلهياً وتنفيذاً صادقاً لوعده الله: "ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين، إنهم لهم المنصورون، وإن جندنا لهم الغالبون". اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا يا رب العالمين
حركة أحرار البحرين الإسلامية
10 فبراير 2023

الأذهان لن تُحى من الذاكرة أبداً. في هذه الأثناء وجهت صفة قوية جديدة للعصابة الخليفية هذا الأسبوع بصور قرار قضائي أماط لثام "الحصانة الدبلوماسية" عنها بشكل فاضح. فلم تعد قادرة على الاستمرار في عدوانها الإجرامي على اللاجئين البحرينيين في الخارج. فبعد سنوات من رفع قضية قضائية ضدها من قبل معارضين معروفين بعد ان تجسست على أجهزة الكمبيوتر التابعة لعدد منهم، أصدرت المحكمة العليا البريطانية قراراً برفض الطلب الخليفي منح افراد تلك العصابة وعملاتهم "حصانة دبلوماسية". ففي العام 2014 رفع الناشطان موسى عبد علي و د. سعيد الشهابي قضية ضد حكومة البحرين بعد ان ثبت ضلوعها في اختراق جهازيهما. جاء ذلك بعد ان استطاع خبير الكتروني الحصول على 60 وثيقة تؤكد استخدام عناصر الأمن الخليفي نظام تجسس عليه "فين فيشر" طورته شركة "جاما" الألمانية. ونشرت منظمة "الشفافية الدولية" تقريراً أكد ذلك بشكل قاطع. وشجع نشطاء حقوقيون دوليون ضحايا الاختراق الخليفي على رفع قضية ضد الخليفيين امام المحاكم البريطانية، ففعلاً ذلك. وقبل عامين جرت المرافعات في اروقة المحكمة العليا بمنطقة "هولبورن" حضرها عدد من النشطاء والاعلاميين. ومنذ انتهاء المرافعات كان الضحيتان ينتظران قرار المحكمة. وأخيراً أصدرت المحكمة قرارها هذا الأسبوع.

القرار القضائي رفض المرافعات الخليفية التي كلفت الشعب البحراني أموالاً هائلة نهبها الطاغية وعصابته لهدف قذر: إضفاء شرعية قضائية على جرائمه التي يرتكبها يومياً ضد البحرينيين. فما أكثر أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية التي وضعها تحت رحمة الجواسيس والعملاء لهتك ستر المواطنين الأبرياء، وما أكثر الذين تعرّضوا للاعتقال والتعذيب والاحكام القاسية نتيجة تلك الأساليب القذرة. وطوال هذه الفترة اعتقد الخليفيون أن بإمكانهم تضليل القضاء البريطاني بمقولاتهم التافهة، ولكن هذه المحاكم صفتهم بقوة ورفضت تبريراتهم.

اعتمد الخليفيون على مقتلين لرفض الشكوى التي قدمها اللاجئين البحرينيان. الأولى ان لدى كيانهم "حصانة دبلوماسية" تحميهم من المقاضاة والثانية أن الضحايا لم يصابوا بأضرار جسدية. وقد تعرض الإبداء العام لتقنين تلك الدعاوى. وفي النهاية أصدر

يستعد الشعب البحراني وقواه السياسية والحقوقية للاحتفاء بالذكرى الثانية عشرة لثورة 14 فبراير المظفرة بإذن الله تعالى. وفيما بدأ الثوار وضع خطط التحرك الميداني ضد العصابة المحتلة، قام المعارضون خارج الحدود بفعاليات عديدة لدعم التحرك الشعبي من جهة وبث ظلامة الشعب للعالم الحاكمة ثالثاً. وبدا واضحاً ان الحماس للذكرى كان كبيراً وواسعاً ومتعدد الوجوه. ويبقى الشهداء على قمة الاهتمام المحلي خصوصاً من عائلاتهم ومن الجهات الحقوقية المهتمة بمتابعة ملفات الاضطهاد والقمع والتكثير. في هذه الأثناء تبدو الذكرى حدثاً كبيراً يفرض نفسه على الجميع، ويدفعهم لاستعادة ذكريات الربيع العربي ودوار اللؤلؤة والوجوه الأخرى للثورة. هذه جميعاً تدفع الشباب النائر لاستعادة الشعور بالرفعة والسمو والحرية، كما تدفع البعض لإعادة فتح الملفات السوداء التي ارتبطت بأجواء الثورة كالاقتداءات لخليفية المسلحة على المتظاهرين في دوار اللؤلؤة، واستشهاد العديد منهم، والاعتقالات الجماعية والتعذيب حتى الموت، واستقدام قوات الاحتلال السعودية والاماراتية، واعتقال الرموز وهدم المساجد وفرض الاحكام العرفية وحالة الطوارئ واحتلال مستشفى السلمانية واعتقال الطواقم الطبية. وجميعاً جرائم يندى لها جبين الانسانية.

لذلك يعتبر الاحتفاء بالذكرى تجديد عهد لتعاهد بين الأطراف الثورية التي ساهمت في ترسيخ الثورة كظاهرة ارتبطت بتاريخ البحرين المعاصر، ويتوقع استمرار ذلك في السنوات المقبلة. كما يؤكد هذه الاحتفاء بقاء القضية ساخنة في نفوس الكثيرين برغم القمع والاضطهاد واستقدام الاجانب للاستعانة بهم على أبناء البحرين. إنها فرصة تاريخية لأحرار من أبناء الشعب لإظهار قدر من الارتباط بهذا التاريخ الوطني القريب واعتبارة ممثلاً عن الوطن والشعب وضرورة اقتضتها مهمة التمييز بين الخبيث والطيب، ليظهر الخبيث على حقيقتهم ويستمر المناضلون الطبيعيون في طريق ثورتهم بوضوح. ويتوقع توسع الاهتمام بالمناسبة خصوصاً مع اقترابها وشعور الكثيرين بضرورة إعلان الانتماء إليها من قبل المواطنين. فقد كانت ثورة البحرين تجلياً لمواقف وطنية وإنسانية ومبدئية غير مسبقة، خصوصاً في جانب الالتفاف الوطني الذي سبق انطلاقها واستمر شهراً كاملاً تخندق المشاركون خلاله في دوار اللؤلؤة. ويكفي للتدليل على أهمية ذلك التجمع إقدام العصابة الخليفية على هدم نصب اللؤلؤة الذي كان يمثل الدول الست بمجلس التعاون الخليجي. فقد كان التجمع وما تخلله من فعاليات شارك فيها الآلاف من المواطنين استفاء شعبياً شاملاً ضد الحكم الخليفي أدخل في نفوس الطاغية وعصابته الغضب والحقد ودفعهم للانتقام من الشعب على أوسع نطاق. مع ذلك ما تزال مشاهد التجمعات والتظاهرات التي حدثت مماثلة في



هيومن رايتس ووتش تدعو المغرب إلى عدم تسليم شيعي للسعودية

27 يناير 2023 -
الرباط (رويترز) - دعت منظمة هيومن
رايتس ووتش المغرب يوم الجمعة إلى
عدم تسليم سعودي من الشيعة إلى بلاده،
مشيرة إلى مخاوف من احتمال تعرضه
هناك للتعذيب ومحاكمة جائرة.
وقالت المنظمة في بيان إن حسن آل
الربيع، الموجود في المغرب منذ الصيف
الماضي، محتجز في سجن قريب من
الرباط بعد اعتقاله في مطار مراكش في
14 يناير كانون الثاني.
وأضافت المنظمة أن الادعاء السعودي
يتهم الربيع بمغادرة المملكة بطريقة غير
قانونية بمساعدة من وصفهم بأنهم
إرهابيون.
ولم ترد السعودية على طلب التعليق.
ونفت اتهامات سابقة بممارسة التعذيب
وإجراء محاكمات جائرة.

وقال مصدر قضائي مغربي إن محكمة
مغربية ستنتظر في قضية الربيع وستصدر
حكما في مدى صحة تسليمه من الناحية
القانونية قبل أن تتخذ الحكومة قرارا
نهائيا في هذا الشأن.
ويتهم نشطاء شيعة في السعودية الحكومة
بشن حملة قمع على الأقلية الشيعية على
مدى سنوات في إطار صراع إقليمي على
النفوذ مع إيران.
وتنفي السعودية ممارسة أي تمييز ضد
الشيعة. واتهمت إيران بإثارة اضطرابات
سابقة في المملكة عن طريق الشيعة.
وقالت هيومن رايتس ووتش "على
الحكومة المغربية أن تدافع عن الحقوق
وتقاوم المحاولات السعودية لإعادته
قسرا".
وسلم المغرب في عام 2021 أسامة
الحسني، الذي يحمل الجنسيين الأسترالية
والسعودية، إلى المملكة في قضية أثارت
قلق جماعات حقوقية.



30 نائباً بريطانياً يوجهون رسالة لسوناك بشأن السجناء السياسيين في البحرين

النواب البريطانيون عبّروا عن قلقهم الشديد مما
وصفوها بحالة القمع المستمرة في البحرين (رويترز)
وجّه 30 نائباً في مجلس العموم البريطاني، الجمعة،
خطاباً لرئيس الحكومة ريشي سوناك يطالبونه فيه
بتوضيح جهود حكومته لحث البحرين على الإفراج
عن جميع السجناء السياسيين في البلاد، بمن فيهم
زعماء المعارضة البحرينية والمدافعون عن حقوق
الإنسان والمحكوم عليهم بالإعدام بعد محاكمات
شابتها اتهامات بالتعذيب.
ونشر النائب أليستر كارمايكل على حسابه في تويتر
نسخة من الخطاب الذي جاء في الذكرى الثانية عشرة
لما سموها المظاهرات المطالبة بالديمقراطية في
البحرين عام 2011.
وأعرب النواب البريطانيون عن قلقهم الشديد مما
وصفوها بحالة القمع المستمرة في البحرين، مشيرين
إلى أن هناك أكثر من ألف معتقل سياسي دون ذنب
في البحرين، كثير منهم تعرضوا للإهمال الطبي
وإساءة المعاملة والتمييز.
وحث النواب البريطانيون حكومة بلادهم على مطالبة



حكومة سوناك تخضع للمساءلة في قضية تجسس البحرين على اثنين من مواطنيها مقيمين ببريطانيا

المحكمة العليا في بريطانيا رفضت استخدام حكومة
البحرين استثناء حصانة الدولة للامتناع عن الرد
على الدعوى المرفوعة ضدها
(رويترز) 16/2/2023
ينتظر أن تخضع حكومة رئيس الوزراء البريطاني
ريشي سوناك الاثنين المقبل للمساءلة في قضية
مرتبطة بتجسس البحرين على اثنين من مواطنيها
مقيمين في بريطانيا.
وسيوحه النائب في مجلس العموم البريطاني كيني
ماكاسكيل سؤالاً إلى الحكومة البريطانية بشأن
جهودها لحماية مواطني بريطانيا والمقيمين فيها من
الهجمات السيبرانية والاختراق باستخدام أجهزة
التجسس من قبل حكومة البحرين.
وتأتي هذه المساءلة لحكومة سوناك بعد أيام من
إصدار المحكمة العليا في بريطانيا حكماً برفض
استخدام الحكومة البحرينية استثناء حصانة الدولة
للامتناع عن الرد على الدعوى المرفوعة عليها من
قبل المعارضين البحرينيين سعيد الشهابي وموسى
محمد.
المصدر : الجزيرة + رويترز

دربك طويل، فاسلكه حتى النهاية

واصدح بصوتك يا كريم المرضع
آيات ربك زاهرات المطلع
متهافت يرتاح في المستنقع
متداعيا كالحائط المتصدع
وتلملم الأوجاع بين الأضلع
وبالسلاسل والمدى لم تخنع
ه جحافل الأحرار نحو المصرع
تسري به نحو المقام الأرفع
وعلى خطاها كل حر مبدع
حملت قوافل أهلنا بالأربع
وبرغم أشواك العدى لم ترجع
افواج ثورة شعبنا المتطلع
مثل الصواعق في الفضاء الأوسع
فغدوا ثمالي في طريق مترع
هتفت بموت القاتل المتلطف
هرعت الى الدوار مثل المدفع
في أرضها بدمائهم والدمع

برجالها ونسائها والرضع
لم يشك ألما ولم يتوجع
يوم الكريهة في أراض بلقع
والظالمين أدل كل صميدع
وهو الذي لسوى السما لم يركع
بأصولهم، بجذورهم بالأفرع
ولكل قتلى شعبنا والصرع
نهفو له، سبحانه من مبدع
كلا، ولا تحزن ولا تتوجع
وله يُشار، وإن نأى، بالإصبع

حلّق بروحك في فضاء أوسع
وارمق بطرفك للسماء لكي ترى
لا تنظر السفح الذي يرتاده
وانظر الى الجبل الأشم ولا تكن
في دارك الأحرار تجمع شملها
يا أيها البطل المكبل بالحديد
هذا هو الدرب الذي سارت علي
هو دربك الجاري به نحو العلى
سارته قافلة الجدود جثيثة
حدّق بأقتاب المطي فإنها
وعلى طريق الثائرين مضت خطى
وترنمت صدّاحة بشعارها هتفت
فرددت السماء هتافها
أحرارنا رشفوا رحيق رضابها
فلتشهد الدنيا بأن جموعهم
وليكتب التاريخ أن بلادنا
بدمائهم كتب الشباب ملاحما

هرعت أوّل لثورة طوبى لها
يحدوهم الشيخ الكبير بهمة
سيروا فأنتم أهلها وحماتها
الحاكم الطاغوت ظن بأنه
عبثا يحاول أن يركع شعبنا
فالله يلحق بالطغاة مهانة
والمجد للشهداء في عليانهم
نشكو لرب العالمين شجوننا
ونقول للوطن المعذب لا تهن
فالنصر محتوم لكل مناضل

وعمّقت صورته كعدو تاريخي للبحرانيين الأصليين (شيعة وسنة). إنها واحدة من الفرص التاريخية التي تزيل الغموض عن الموقف وتكشف الحقيقة بوضوح، وتفشل مشاريع التضليل الخليفية. لقد انتفض المارد البحراني مجددا، مدفوعا هذه المرة، كما في المرات السابقة، بالإيمان والثقة بالنفس والتوكل على الله وأن الله لا يضيع عمل المؤمنين وأنه ناصر المستضعفين وقاصم الجبارين.

وللشعب موعد آخر هذا الشهر، مع ذكرى الاحتلال السعودي - الإماراتي العاشر. بدأ هذا الاحتلال بعد شهر واحد من انطلاق ثورة 14 فبراير، باجتياح عسكري غاشم اقتحم البلاد عبر الجسر بين البحرين والجزيرة العربية، وعات في الأرض فسادا وقتلا وتهديما. فبعد يومين فحسب من ذلك الاحتلال تم الاعتداء على المرابطين بدوار اللؤلؤة، وقتل العديد من المواطنين في تلك الليلة السوداء. وشاركت قوات الاحتلال في استهداف المتظاهرين، وبقيت هامة الشهيد أحمد فرحان المفوضة علامة بارزة للاحتلال وشهادة دامغة على توحش المعتدين. وبعد أيام فحسب وفرت قوات الاحتلال الدعم العسكري والأمني لتسهيل جريمة اعتقال الرموز، وبقي هؤلاء الأبطال وراء القضبان حتى اليوم، وما أشنعها من جريمة قبيحة. هذا الاحتلال العسكري دفع لإعلان أحكام الطوارئ على البلاد التي وفرت فرصة للخليفين وداعميهم لارتكاب البشاعات بحق البلد وأهله. فبدأ هدم المساجد بحقد وإجرام. فتم هدم حوالي 40 مسجدا ومبنى دينيا في أكبر عدوان خليفى على الشعب ومقدساته وهويته. وبموازاة ذلك أقيمت المحاكم العسكرية لتصدر أحكامها التعسفية بحق المئات من الأحرار في خطوة فاشلة سرعان ما أرغم الطاغية على شرب سم إلغائها بعد ان كادت تسقط حكمه المتصدع. هذا الاحتلال العسكري الغاشم لم ينته بعد، بل أصبح عنوانا للشُرور التي ارتكبت بحق البحرانيين طوال الاثني عشر عاما الأخيرة، وستظل وصمة عار في جبين المحتلين.

بعد اثني عشر عاما من الثورة والاحتلال كيف تبدو الصورة في بلد اعتاد شعبه الثورات منذ مائة عام؟ كيف ينظر الثوار والرموز المعتقلون والنشطاء خارج الحدود لآفاق التغيير وسط عالم يتجهم للحرية والحقوق بعد ان أصبح اكثر اهتماما بالمصالح وليس المبادئ؟ وإلى أين تتجه سفينة التغيير في منطقة الخليج التي استعصت على التغيير والتطوير وتصر على البقاء في حالة تخلف سياسي مستمر؟ وإلى أين تسير سفينة التطبيع مع محتلّي فلسطين خصوصا في البحرين التي يرفض سكانها الاستسلام للخيانة الخليفية الخبيثة؟ هذه أسئلة مشروعة تحظى باهتمام العناصر القيادية في الحركات الشعبية في البحرين وبقية دول مجلس التعاون الخليجي. الأمر المؤكد ان

سياسات القمع والإلهاة والإفساد أصبحت معوقا امام التغيير ولكنها ليست حاسمة. بل من المتوقع ان تتجدد الإرادة الشعبية لوقف التداعي السياسي والتراجع الأخلاقي في المنطقة، ولن تسمح للعابثين بهويتها فرض أجندتهم التخريبية على المواطنين. وهنا مطلوب من

النخب الثقافية والمرجعيات الدينية والفعاليات الشعبية العودة للتركيز على القضايا الإنسانية والدينية كأسلوب لإعادة الاهتمام بالوعي والحفاظ على الهوية التي كانت دائما من أسباب الوعي والدافع للحراك. لقد فشلت سياسات القمع الخليفية في كسر شوكة الشعب وإرادته، ولم تنجح سياسة التدخل العسكري من قبل السعودية والإمارات، بل انتقلت عدوى الحراك الشعبي إلى تلك البلدان. ويوما بعد آخر يزداد الوضع توترا بسبب إصرار الانظمة الاستبدادية على القمع والعمالة والتطبيع كوسائل تستعين بها من أجل تركيع المواطنين. وتصر هذه الانظمة على بث ثقافة الاستهلاك بين المواطنين لإشغال الناس بالتسابق على المغريات المادية وتهميش التوجهات نحو التغيير. مطلوب من الميدانيين كذلك مواصلة طريق النضال السلمي بالحضور المتواصل في الساحات لإبقاء جذوة الثورة مشتعلة.

أيها الثائرون: استعينوا بالصبر والصلاة، وتوكلوا على الله، وابتغوا إليه الوسيلة، واعلموا ان الله ينصر عباده المؤمنين ويقمص الجبارين وينتقم من الظالمين، ولن يتخلى عن المظلومين لحظة طالما تواجدوا في الميادين ورفضوا الخنوع والاستسلام للطغاة والظالمين والعملاء. عمّقوا ثقتكم بالله العظيم، فإنه مصدر النصر، وهو غالب على أمره.

